

أساتذة لجين الهذلول يرشحونها لجائزة نوبل للسلام

أعلن أساتذة بجامعة السوربون الفرنسية كانوا يدرسون للناشطة الحقوقية السعودية المعتقلة لدى سلطات المملكة "لجين الهذلول" دعمهم الكامل لترشيحها لنيل جائزة نوبل للسلام لعام 2019.

جاء ذلك في مقال حمل توقيع العشرات منهم ونشر في صحيفة ليبراسيون الفرنسية، اليوم الإثنين.

وقال أساتذة "لجين" في مقالهم إن المملكة العربية السعودية ظلت لعام على الأقل داخل دائرة الضوء بسبب مصير العديد من مواطنيها، مشيرين إلى أن اغتيال الصحفي "جمال خاشقجي"، كان الحادث الأكثر وضوحاً في هذا الصدد.

وأشاروا إلى أنه في داخل المملكة أو في سفاراتها بالخارج يتم خنق الأصوات المعارضة أو التي تحمل أفكاراً بديلة، وأحياناً يتم إبادةها كما جرى مع "خاشقجي".

وذكروا أن اللجنة النرويجية لجائزة نوبل، لديها فرصة في 2019 لاستخدام هذا التسليط الإعلامي للاحتفال بعمل أولئك الذين يحاربون منظومة القمع والاضطهاد.

ونوه أساتذة الناشطة السعودية إلى أن العديد من النساء والرجال لا يزالون يدفعون ثمن التزامهم بالحرية والمساواة، قائلين إن "لجين الهذلول هي واحدة من تلك النساء الاستثنائيات، ونحن أساتذة بجامعة السوربون، الذين اتاحت لهم الفرصة للعمل أ وتعليم لجين يدعمون ترشيحها لنيل جائزة نوبل". 2019

وفي وقت سابق من شهر يناير/كانون الثاني الماضي، حث الكاتب الأمريكي "نيكولاس كريستوف" لجنة جائزة نوبل للسلام على اختيار "لجين الهذلول" للفوز بالجائزة، مبيناً أن "لجين" مناصرة لقضايا المرأة وحقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى سجنها وتعذيبها من قبل السلطات السعودية.

وقال الكاتب الأمريكي إنه لم يعد بالإمكان إعادة "خاشقجي"، ومن ثم "إن علينا أن نركز على الذين ما زالوا أحياء، ومنهم لجين الهذلول و9 سعوديات سجينات معها، خاصة أن التقارير تتحدث عن تعرضهن

واعتقلت "لجين الهذلول" عام 2014، عندما حاولت قيادة السيارة في السعودية، ثم تقدمت في العام 2015 للترشح لانتخابات المجالس البلدية.

وفي العام 2017 تم اعتقال "الهذلول" أثناء قيادتها السيارة في الإمارات، حيث كانت تدرس الماجستير بجامعة السوربون هناك، وتم خطفها من قبل قوات الأمن السعودية وإعادتها للرياض مع زوجها وهناك تم إجبارها على الانفصال عنه، وذلك قبل وقت قصير من قرار السعودية السماح للنساء بقيادة السيارة.

وقد كشفت "لجين" لعائلتها عن تعرضها للتعذيب والتهديد بالقتل، والاعتصاب والتحرش من قبل معتقليها.

ورفضت الحكومة السعودية الرد على الاتهامات التي تحدثت عن تعذيب المعتقلات وتعرضهن للتحرش الجنسي، غير أن التقارير الصحفية السعودية كانت تتحدث عن أن "لجين" والسجناء الآخرين خائنون ويستحقون الإعدام.

ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2018، تواجه المملكة انتقادات أشد عقب اعترافها بمقتل الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" في قنصليتها بإسطنبول، بعد 18 يوما من الإنكار وتقديم روايات متضاربة، ولا تزال القضية محل اهتمام دولي، دون العثور على جثة "خاشقجي" حتى الآن.